

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية إدارة الأعمال

أ. ثوامرية ريم	د. خروف منير
أستاذة مؤقتة	أستاذ محاضر
د. فريحة ليندة	د. سماعلي فوزي
أستاذة محاضرة	أستاذ محاضر
قسم العلوم التجارية	
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير / جامعة قالمة – الجزائر	
البريد الإلكتروني: rym240@yahoo.fr	البريد الإلكتروني: somam23@yahoo.fr
البريد الإلكتروني: youda36@yahoo.fr	البريد الإلكتروني: smaali_faouzi@yahoo.fr
الهاتف: 06.99.71.53.61	الهاتف: 06.61.79.36.23
الهاتف: 06.61.79.36.23	الهاتف: 07.74.53.64.90
عنوان المداخلة: حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الجزائر نموذجا.	

حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الجزائر نموذجا-
الملخص:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية في أغلب دول العالم في ظل الاقتصاد الحر وتشجيع المبادرة، وبرز دورها كأداة فعالة في تنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لها لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع. غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الموارد المالية، المادية والبشرية، وتتصف بالهشاشة مما قد يعيقها عن مواكبة التطورات الاقتصادية السريعة والصمود أمام التحديات والصعوبات التي تواجهها، لذلك كان لزاما على الدول أن توفر لها مختلف الإمكانيات من خلال إقامة شبكات الدعم ولعل أبرزها ما يعرف بحاضنات الأعمال، التي تعتبر من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم، ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي غالبا ما كانت تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

ومواكبة لهذه التغيرات ظهرت أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعدى نشاطها الصناعات التقليدية لتدخل عالم الصناعات التكنولوجية المتطورة عبر بوابة الرواد اصطلح على تسميتها بالمؤسسات الصغيرة الرائدة أو الريادية.

ورغم النتائج الباهرة التي حققتها هذه النوعية من المؤسسات، إلا أن الكثير منها لم تستطع الصمود في وجه المنافسة التي تشهدها أسواق التكنولوجيات الحديثة، لذلك ظهرت الحاجة إلى رعايتها ومد يد العون لها من خلال ابتكار الحاضنات التكنولوجية كنوع من حاضنات الأعمال الصغيرة، هذه الأخيرة تعد أكثر المنظومات فاعلية ونجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية، حاضنات الأعمال، التكنولوجية.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises sont devenues le moteur du développement dans la plupart des pays du monde dans l'économie de marché libre et encouragent l'initiative et a émergé comme son rôle comme un outil efficace dans le tissu économique et social du développement, en raison de son importance de l'investissement et le développement résultant du faible coût de sa création et la répartition géographique large.

Toutefois les petites et moyennes entreprises ne disposent pas des ressources financières, humaines et matérielles, et se caractérise par fragile, qui pourrait entravées suivre le rythme des développements économiques rapides et résister aux défis et difficultés auxquels ils sont confrontés, il incombait aux États de leur fournir les différentes possibilités à travers la mise en place de réseaux de soutien, plus particulièrement les soi-disant incubateurs affaires, qui est l'un des importants et efficaces dans le développement des petites et moyennes entreprises des mécanismes, en leur fournissant tout ce dont vous avez besoin de soutien facteurs, et les aider à faire face à des problèmes et des difficultés qui conduisent souvent à l'échec, et manquement à ses obligations.

Pour suivre le rythme de ces changements ont émergé une nouvelle génération de petites et moyennes entreprises a dépassé ses industries traditionnelles pour entrer dans le monde des industries de haute technologie à travers la porte des pionniers appelé petites institutions de premier plan ou d'entreprise.

Malgré les résultats impressionnants obtenus par ces types d'institutions, mais beaucoup d'entre eux ne sont pas en mesure de résister à la concurrence qui se déroule sur les marchés des technologies modernes, donc il y avait un besoin de parrainer et de l'aider par l'innovation et les incubateurs technologiques comme une sorte de pépinière pour les petites entreprises, ce dernier est plus systèmes efficaces et réussis dans l'accélération de la mise en œuvre des programmes de développement et de la technologie économique.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, le développement, les pépinières d'entreprises, de la technologie.

مقدمة: إن المتتبع للتغيرات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم يلاحظ بأن هناك توجهها كبيرا نحو إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالنظر لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية نابعة من انخفاض تكلفة إنشائها وكذا انتشارها الجغرافي وقدرتها الهائلة على تعبئة نسبة هامة من اليد العاملة، فضلا عن مساهمتها في النمو الاقتصادي والاجتماعي وربطها رأسيا وأفقيا للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما دفع إلى التوجه المتزايد نحو إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولكن على الرغم من الأهمية البالغة التي تلعبها المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تطورها وتوسعها بالقدر الكافي، فضعف الابتكار والإبداع داخل هذه المشاريع وكذا سوء قيادتهما يعتبر من أخطر المشاكل التي تعصف بهذه المشاريع خاصة في ظل التوجهات الحديثة للإدارات والتي تركز بالدرجة الأولى على نشاطي الإبداع والابتكار كأداتين لضمان البقاء ولبناء قدرات تنافسية تواجه بها المنافسة، فالمؤسسة التي لا تبتكر ولا تبدع تخرج من السوق، وبهدف تجنب هذه المشكلة لجأت مختلف الدول إلى إقامة شبكات دعم لهذه المشروعات في شكل حاضنات بأنواع مختلفة، نظرا لما توفره هذه الحاضنات من متطلبات ضرورية تساعد على تنمية المشروعات الجديدة وتزودها بالمعارف والخبرات اللازمة التي تضمن لها الديمومة والبقاء والقدرة على المنافسة، وكذا تطوير وتفعيل أساليب قيادة الإبداع والابتكار لدى هذه المشروعات كونها السلاح الذي تضمن من خلاله هذه الأخيرة بقاءها واستمرارها.

والجزائر على غرار دول العالم تعمل جاهدة على النهوض باقتصادها انطلاقا من تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أضحت في السنوات الأخيرة مفتاحا للتنمية في جميع الأقطار، حيث سنت الجزائر جملة من التشريعات وأنشأت العديد من الأجهزة التي تشرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير الدعم الكافي لها لضمان استمراريتها وتطورها.

انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع وأفاق حاضنات الأعمال في الجزائر؟ وفيما يتمثل الدور الذي تلعبه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

1. التساؤلات الفرعية: انطلاقا من التساؤل الرئيس، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما الهدف من إنشاء حاضنات الأعمال؟

- فيما يكمن الدور التنموي لحاضنات الأعمال؟

2. **فرضيات الدراسة:** قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لاختلاف المعايير المستخدمة في تعريفها.
- يكمن الهدف الرئيس من إقامة حاضنات الأعمال في تخريج العديد من رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة والتي تستطيع البقاء والاستمرار في السوق.
- تساعد حاضنات الاعمال على تحقيق التنمية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، فهي على سبيل المثال لا الحصر تعمل على خلق مشروعات صغيرة ومتوسطة وتنميتها، فضلا عن كونها قناة تسهل الوصول إلى مصادر التمويل.

3. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في القيمة الكبيرة التي باتت تكتسبها الحاضنات خاصة في ظل تطور عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها على الصعيد المحلي والدولي وعدم قدرتها على المنافسة بسبب افتقارها للمتطلبات الضرورية لذلك وما صاحبها من ضرورة إيجاد أدوات جديدة تتماشى والتغيرات الحاصلة في أساليب التسيير نظرا للتوجهات الحديثة للإدارة وضرورة مواكبة هذا التطور لضمان البقاء والمساهمة في تطور الاقتصاد الوطني.

4. **أهداف الدراسة:** : تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل التطور التاريخي لحاضنات الأعمال.
- التعرف على مفهوم الحاضنات وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على واقع وآفاق حاضنات الأعمال في الجزائر.
- التعرف على الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحليل أسباب تأخر قيام حاضنات الأعمال في الجزائر ومحاولة إيجاد الآليات المناسبة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. **هيكل الدراسة:** قصد الوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة، تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: ماهية حاضنات الأعمال.

المحور الثالث: العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع: دور حاضنات الأعمال في دعم أساليب الإبداع والابتكار في المؤسسات.

المحور الخامس: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في الجزائر.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية وهذا باعتراف العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية. وصعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات تكمن أساسا في تحديد الفروقات الجوهرية بين الوحدة أو المؤسسة الصغيرة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى. فمحاولة وضع تعريف مناسب لهذه المؤسسات يصطدم بعدد كبير من المعايير والمؤشرات المختلفة (كالحجم، عدد العمال، حجم الاستثمارات..... إلخ) من هنا نحاول ذكر أهم هذه المعايير، ثم استخلاص تعريف لها حسب المشرع الجزائري.

أ. المعايير الكمية: حيث يمكن تقسيمها إلى:

المؤشرات الاقتصادية و التقنية: تشمل عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال.

مؤشرات نقدية: تشمل، رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.

غير أن العمل بهذه المعايير يطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية ومن بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو عدد العمال، على أساس أنه سهل التوفير، والأيسر تحصيليا فيما يخص نشاط المؤسسات، إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة.

ب- المعايير النوعية: لتحديد هذه المعايير بدقة، نعتمد على ما ورد في كتاب « E.Staley » حيث يرى أن أي مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين من الخصائص التالية على الأقل:

- استقلالية الإدارة، وعادة ما يكون المسيرين هم أصحاب المؤسسة.
- تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو لمجموعة أفراد.
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إلا أن احتياجها إلى الأسواق يمكن أن يمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة والعمالون فيها يقطنون منطقة واحدة.
- تعتبر هذه المؤسسة الصغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس ونفس النشاط.

انطلاقا من المعايير النوعية، يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتميز عن غيرها

بـ:

- الملكية: إن أغلبية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تكون تابعة للقطاع الخاص وتظهر في صورة شركات، لأن نسبة كبيرة منها تكون في صورة مشروعات فردية وعائلية.

- المسؤولية: تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك أو صاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.

- السوق: على أساس أن معظم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو سلع والمكان الطبيعي لعرضها هو السوق.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

إن تهميش السلطات العمومية لهذا النوع من المؤسسات في بداية رسم استراتيجيتها التنموية أدى إلى غياب تعريف دقيق لها ما عدا بعض المحاولات الفردية الغير الرسمية.

أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بها ما يلي:

- الاستقلالية القانونية.
 - تشغل أقل من 500 عامل.
 - تقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون دج.
 - تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دج.
- وبإمكان هذه المؤسسات أن تظهر بإحدى الأشكال التالية:
- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، كفروع للمؤسسات الوطنية، كمشروعات مختلطة، كمؤسسات مسيرة ذاتيا، كتعاونيات، كمؤسسات خاصة.

وأیضا في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL) تعريفا يرتكز على معيارين كميين هما اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف بذلك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي تتوفر فيها المواصفات التالية:

تشغل أقل من 200 عاملا.

تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

ما يمكن استخلاصه من كل ما ذكر سابقا أن اهتمام الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة كان مركزا على المؤسسات الكبيرة الحجم، على أساس أنها اعتبرت بمثابة قاطرة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما ساهم في تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم غياب تعريف دقيق لها استثناء بعض الاجتهادات الفردية.

والجزائر على غرار بقية الدول لم تدرج تعريف دقيقا في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات على أساس أنه تتحكم فيها عدة معايير كما سبق ذكره.¹

3. المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عديدة ومتنوعة نوجزها في:

- أ - **مشاكل اقتصادية:** تتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما تكون المؤسسة مرتبطة به. هذا بالإضافة إلى المنافسة التي تسود بين المؤسسات الصغيرة أو بينها وبين المؤسسات المتوسطة والكبيرة.
- ب - **مشاكل تمويلية:** تتمثل في صعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، فضلا عن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.
- ت - **مشاكل تسويقية:** تتضمن عدم الاهتمام بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك نتيجة نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

ث - **مشاكل إدارية:** تنجم غالباً بسبب مركزية اتخاذ القرارات حيث يضطلع عادة شخص واحد بمسؤولية جميع المهام الإدارية واعتماد نمط "المدير المالك غير المحترف". هذا فضلاً عن عدم وجود تنظيم واضح ولوائح ونظم داخلية.

ج - **مشكلة نقص المعلومات:** تتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج. وكذلك نقص في المعلومات حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المؤسسات، الحوافز والضرائب، استقدام العمالة، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

ح - **مشكلة العمالة:** تتعلق بتأمين الحماية الاجتماعية للعاملين في المؤسسات الصغيرة من حيث الأجور، ومراعاة قواعد الأمن والسلامة الصحية والمهنية فضلاً عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال.

4. **مفهوم المرافقة:** هناك العديد من التعاريف التي حظيت بها المرافقة، والتي اختلفت بسبب المعايير المستخدمة في تعريفها، ومن أشمل هذه التعاريف: المرافقة هي طريقة تعليم وتلقين، تساعد على تكوين الأفراد وذلك بنقل وتبادل المهارات والتجارب من الأشخاص المكلفين بمهنة المرافقة للمقاولين " تحت التجريب" وذلك من أجل تزويدهم بالنصائح والإرشادات والمعلومات اللازمة، وخلق القدرة لديهم على المبادرة. فالمرافقة هي حتمية تؤدي إلى تدعيم القدرة على تشكيل مشروع أو عدمه.

انطلاقاً مما سبق، يمكن توضيح المراحل التي تمر بها المرافقة في النقاط التالية:

1. استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.
2. تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد.
3. متابعة (مالية وشخصية وتسيير) المؤسسة لفترة معينة وذلك حسب طبيعة نشاط المؤسسة والمرافقين.²

ومن بين الأساليب المستخدمة في المرافقة أسلوب الحاضنات، والذي يستمر التطرق له في المحور

الثاني.

المحور الثاني: ماهية حاضنات الأعمال.

1. قراءة تاريخية لحاضنات الأعمال:

تعود بدايات ظهور حاضنات الأعمال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ظهرت لأول مرة في ولاية نيويورك الأمريكية عام 1959 متمثلة بما يعرف بـ: (مركز صناعات باتافيا)، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوروبا عام 1986. أما على المستوى العربي فإن مصر تعدّ أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998. وتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجيا في الوقت الحاضر في العالم منها ما يقارب الـ 500 حاضنة في الولايات المتحدة لوحدها. ولقد شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات متلاحقة، ففي الثمانينات وبدايات التسعينات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو والاستمرار. بوصفها عاملاً أساسياً ومهماً للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها. ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الحكومية والخاصة بتبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص للاحتمالية الفشل، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار في الأعمال. وبعد أن تمتعت تلك الحاضنات بالإحساس بالخفة والنشاط بدأت نماذج الحاضنات تفقد بعض مزايا حداتها بوصفها أداة مناسبة للتنمية الاقتصادية.

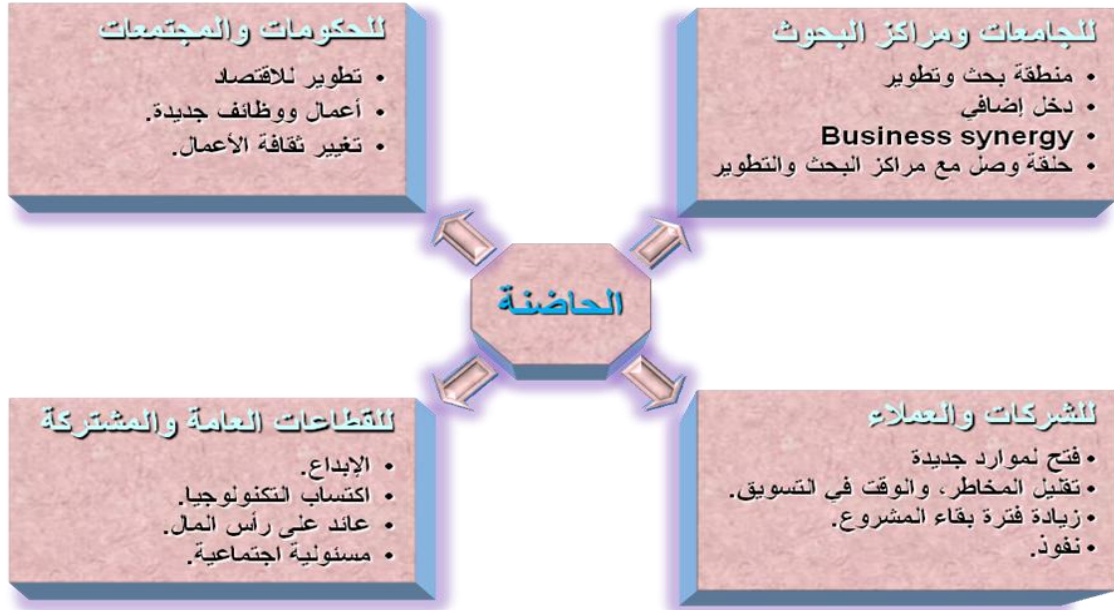
ولكن ما شهده العالم في النصف الثاني من التسعينيات والذي يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات وما أسهمت به تلك الثورة من تغيير في القواعد الأساسية السائدة في الأسواق وفي صناعة الحاضنات والمتمثل بسرعة الوصول إلى السوق والبقاء فيه كان العامل الرئيس لنجاح الحاضنات في عصر الإنترنت، فنشأت المشاريع المشتركة، وتزايدت جاهزية رأس المال وبرزت أحداث كثيرة استدعت الحاجة إلى الإدارة أكثر من الحاجة إلى الجانب الفني والخبرة. تلك التغيرات السوقية استدعت إعادة إنعاش أو إحياء ومن ثم إعادة تحديد مفهوم الحاضنات. فإعادة الإنعاش أو الإحياء من جديد كان بسبب التزايد الدراماتيكي لأعداد حاضنات الأعمال. أما إعادة تحديد مفهوم الحاضنات فقد استدعته التغيرات الراديكالية المتواصلة التي طرأت على المبادئ الأساسية في النموذج الأصلي لحاضنات الأعمال. بجانب المرحلتين الزميتين أعلاه (الثمانينات والتسعينات) يشير البعض إلى أن ما شهدته حاضنات الأعمال بدءاً من العام 1998 يعد نقطة تحوّل جوهرية تعبر عن التحوّل نحو العمل في عصر العولمة، ويطلق البعض على حاضنات هذه المرحلة بحاضنات الجيل الثالث، إذ تمّ التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في تقانة المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة Knowledge-Based Ventures وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور ما يعرف بالحاضنات الافتراضية Virtual Incubators أو ما يعرف بالحاضنات عديمة الجدران أو الحدود. وقد تحققت منذ السبعينات ولحد الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء وقيام حاضنات الأعمال.³

2. مفهوم حاضنات الأعمال:

إن حاضنات الأعمال هي منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ولذلك يحتاج إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً بعد ذلك قوياً قادراً على النماء ومؤهلاً للمستقبل ومزوداً بفعاليات وآليات النجاح.⁴

واستناداً لهذا التعريف يمكن إبراز أهمية حاضنات الأعمال في الشكل التالي:

شكل رقم (1): يوضح أهمية حاضنات الأعمال.



- المصدر:** إدارة الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة، ملف متوفر على الانترنت بصيغة PPT .
3. **أهداف حاضنات الأعمال:** الهدف الرئيسي لحاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة والتي تستطيع البقاء والاستمرار في السوق، وبالتالي يمكن القول بأن حاضنات الأعمال تحقق في نفس الوقت أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهداف المجتمع وأهداف الدولة.
- أ - **بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة:** نجد أن الحاضنات تعمل على تحقيق الآتي:
- تقليل تكاليف بدء النشاط.
 - تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات.
 - تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.
 - تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.
 - إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار المتميزة.
 - مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.
 - مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة ويرجع ذلك إلى أن الحاضنة توفر بالإضافة إلى المكان المجهز مجموعة من الخدمات والاستشارات المتكاملة، سواء كانت إدارية أو محاسبية أو قانونية أو فنية، كما توفر فرصة التفاعل مع المؤسسات الأخرى ذات الظروف المشابهة سواء تعمل في نفس المجال أو في مجالات مختلفة مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها.
- ب **بالنسبة للمجتمع المحلي:** أما بالنسبة للمجتمع المحلي الذي تعمل الحاضنة في ظلّه فيمكن القول بأنها تهدف إلى تدعيم هذا المجتمع من خلال تحقيق الآتي:
- زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.
 - زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.
 - جذب المؤسسات من المناطق الأخرى.

- زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي.
- تدعيم وتشجيع المؤسسات التي تحتاج إليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.
- تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافية لإقامة مؤسسات.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسة الخصخصة بالنسبة للدول النامية.
- توجيه رجال الأعمال نحو المؤسسات عالية التكنولوجيا والمؤسسات التي تهدف إلى حماية البيئة.
- تدعيم الجهود التعاونية بين قطاع الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الحكومية والغرف التجارية للنهوض بالمجتمع المحلي.
- نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.
- ج- بالنسبة للدولة: فحاضنات الأعمال تعمل على:

- زيادة مداخيل الدولة: بحيث أثبتت الدراسات في و.م.أ أن 1 دولار مستثمر في حاضنات الأعمال يعود بـ 30 دولار كرسم محلية على المؤسسات المحتضنة والمتخرجة فقط.
- تخفيض تكلفة خلق مناصب الشغل: بحيث باستعمال برامج حضانة الأعمال (حسب التجربة الأمريكية) تكون تكلفة خلق منصب شغل واحدة منخفضة (1100 دولار) مقارنة باستخدام ميكانيزمات أخرى (بحيث تفوق تكلفة خلق منصب شغل 10000 دولار).⁵

4. دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي:

تلعب حاضنات الأعمال دورا بارزا في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي وذلك من خلال ما تحققه من مزايا والتمثلة في:

1. تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أقيمت حاضنات المشروعات في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد أظهرت بعض الدراسات أن قرابة 80 - 90% من هذه المشاريع تفشل خلال السنتين إلى خمس سنوات من بداية نشاطها، نتيجة لقيامها على اجتهادات شخصية بعيدة عنالجانب التخطيطي والاستشاري. وقد أثبتت حاضنات الأعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الجديدة، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذالمشروعات. وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات، ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو، وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية. ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

أ - تسهيل الوصول للمصادر التمويل: يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت المنتسبة إليها في ربط

اتصالاتها بالراغبين في الاستثمار في هذا المنشآتو هي فطور النمو، كما يمكن للحاضنات نفسها المشاركة في تمويل هذه المنشآت.

ب توفير الخدمات القانونية: تحتاج المنشآت الجديدة إلى خدمات قانونية عديدة، كإجراءات

تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، حيث

تقوم الحاضنات عادة بدور الوسيط بين المنشآت المنتسبة إليها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية.

ت بناء شبكات تواصل:

تقوم الحاضنة بإقامة ندوات ومعارض ضيافة

استقطاب الممولين، تمهيد التواصل مع المنشآت المنتسبة إليها، كما تعمل على بناء شبكات التواصل صليما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، للوقوف على ما يستجدو المشاركة في تبادل الخبرات والعمل على تحقيق التكامل . كما تقوم الحاضنة بإقامة الأيام المفتوحة والمعارض الضالتي تشار فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها لتعارف وتبادل الخبرات.

ث توفير العيدين الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية

يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنة للمنشآت المنتسبة لها وذلك في مرحلة تقييمها، كما تقوم بتقديم خدمات التدريب المختلفة لتنمية المهارات الخاصة بزيادة الأعمال، بالإضافة إلى تقديم خدمات التسويق للمنشآت المنتسبة للحاضنة من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال والمنسبة أيضا لنفس الحاضنة. وتتمثل الخدمات الاستشارية للحاضنة في المساعدة على وضع السياسات، تحديد الأهداف، اختيار وتوظيف المدراء التنفيذيين، كما تراقب تطور نمو المنشآت المنتسبة إليها.

ج توفير البنية التحتية:

توفر الحاضنة للمنشآت التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبر أو معامل أو تجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة قوب رامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات. كما تقوم ببعض الحاضنات الصغيرة بعمل لترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل تقنية أو عن طريق الاستئجار.

ح تقديم الخدمات الفنية: إن

وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية يعتبر مطلباً أساسياً لنجاح الحاضنة في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات اللازمة لتطويرها ونموها، حيث تعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بينبرامج نقل التقنية والحاضنات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين، وترتيب طرق استخدامها المر اكز الجودة القريبة من هذا الحاضنات، عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

2. **تنمية المجتمع المحلي:** تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلي من حيث تطوير بيئة الأعمال، وإقامة مشروعات، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدنار اغيين في الالتحاق بسوق العمل.

3. **دعم التنمية الاقتصادية:** تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم الذي تنشط فيه من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل إقامة المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة، التي تعتبر إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية، حيث أن هذا الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول.

4. **دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية:** تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة المشروعات الصغيرة التكنولوجية، التي تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة تعمل على تسهيل نقل وتوطيد التكنولوجيات الحديثة والمتطورة. وحسب إحدى الإحصائيات فإن 27% من مجموع حاضنات الأعمال

بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، بينما تصل هذه النسبة في الصين إلى أكثر من 95% (بركان دليلة حاضنات الأعمال).⁶

المحور الثالث: العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

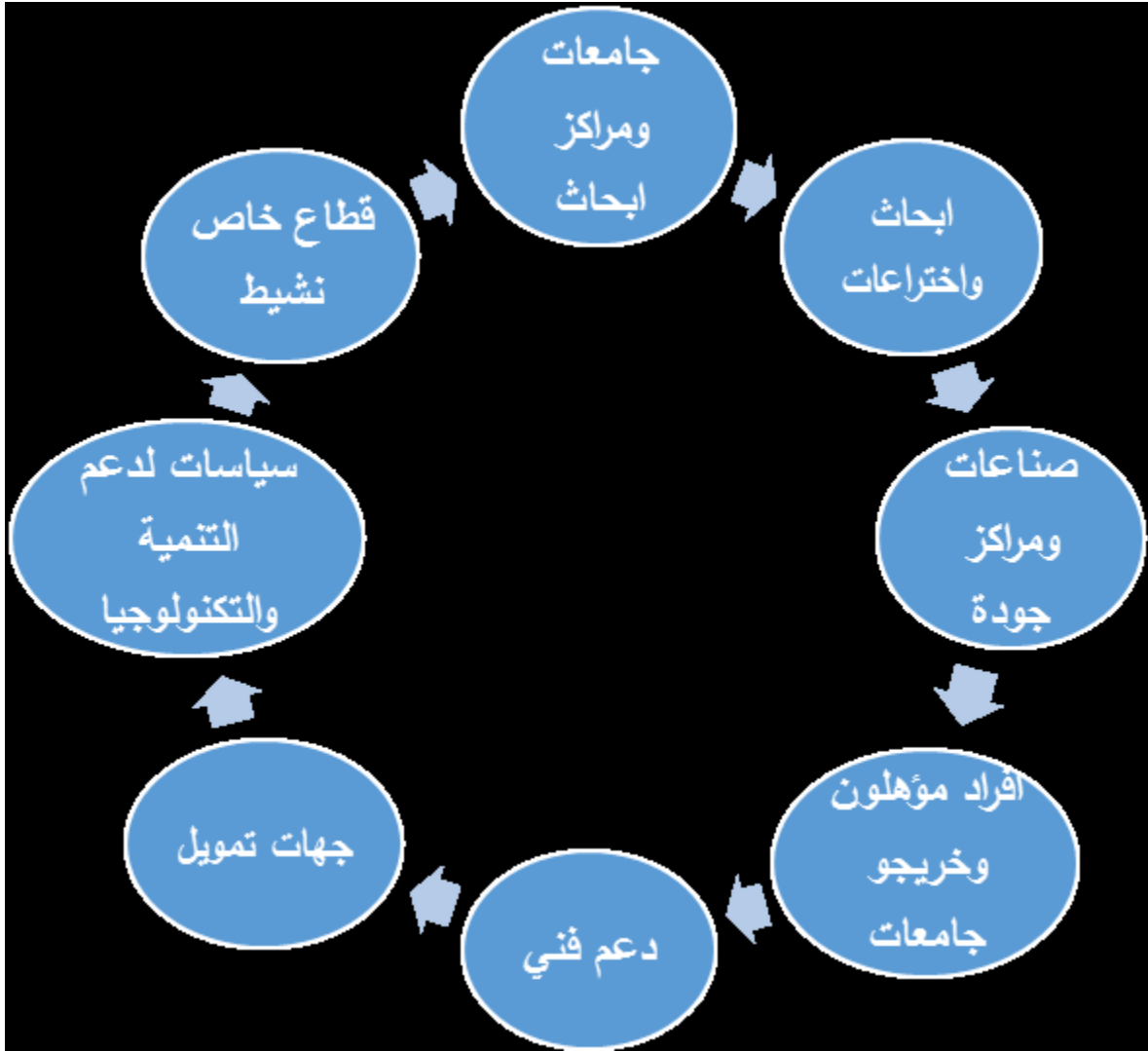
إن قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة غير ممكن دون وجود بيئة أعمال مناسبة تسهل وتشجع قيامها، فالقوانين اللازمة لذلك والمؤسسات المساعدة لعمل حاضنات الأعمال ومراكز الأعمال ومراكز المعلومات والتعليم اللازم الذي يجمع بين الاقتصاد وإدارة الأعمال، وغيرها من الأمور تشكل متطلبات أساسية لنقل الخبرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقبلها حاضنات الأعمال بمستوى عال ومتقدم من ناحية الفكرة وأسلوب العمل مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية وامتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.

تلعب حاضنات الأعمال دوراً في تنمية الموارد البشرية سواء من حيث التدريب والتأهيل لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة وإدارتها وتنميتها خلال فترة تواجدها بالحاضنة أو من خلال تحفيز هذه الموارد على العمل المنتج والمجدي اقتصادياً.⁷

إن حاضنات الأعمال تقوم بدعم الشركات الجديدة والمشاريع الصغيرة والفتية، وذلك بإعطاء فرصة لتطوير القدرات والإمكانات المبتكرة، كذلك تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة لتسويق بعض هذه الأفكار. تعمل حاضنات الأعمال على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة ويساعدها على النجاح وتخفيض التكاليف الثابتة، وبذلك فهي تشكل جسراً لنقل وتطوير المشاريع الناشئة من الأفكار الإبداعية بواسطة الجامعات ومراكز البحث إلى السوق مروراً بمرحلة الاحتضان والتي تنتج منها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات آفاق ونمو كبيرة.⁸

شكل رقم (2): يوضح العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسيكو ٢٠٠٥م

ويتضح من الشكل (3) أن العلاقة التي تربط حاضنات الأعمال بالجامعات ومراكز الأبحاث والقطاعات المختلفة، تؤهل للابتكار إضافة لكونها نتيجة لمساعي جماعية لأن الشركة المبدعة لا تنفصل عن محيطها الذي يثرها بالمساهمات المختلفة والخبرة والتمويلات، إذ ترتبط نجاعة النسيج التكنولوجي مباشرة بنوعية وجود كثافة العلاقات والأواصر التي تربط الأطراف المعنية بالابتكار والتمويل والمبدعين المبتكرين والشركات ومراكز البحث.

المحور الرابع: دور حاضنات الأعمال في دعم أساليب الإبداع والابتكار في المؤسسات.

تعمل حاضنات الأعمال على دعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والموارد العلمية لها، ومن هنا تتجلى أهميتها في دعم الابتكار باعتبار أن تلك العوامل هي مدخلات نشاط الإبداع والابتكار، وتتبع الحاضنة أساليب للقيام بذلك، حيث تعتبر الحاضنات من الآليات التي تدعم إدارة الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات لهذه المؤسسات، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال من أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة كالإنسان في مرحلة الطفولة ذلك أنها تفقتر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة

ذاتية... لذلك فإن كثيرا من هذه المؤسسات يصيبها الفشل مبكرا بسبب انعدام الحضانة التي تزودها ببعض مقومات الاستمرار، فحاضنات الأعمال تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار، هذا الأخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة والمتجددة، وعليه فيعتبر الابتكار من الأدوات التي تساعد على التعامل مع المتغيرات السريعة وتخلق لها الأسواق الجديدة وتعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها من قبل حاضنات الأعمال.

ومن بين الأساليب التي تستخدمها الحاضنات لتفعيل طرق قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات نذكر:

- **المنتجات الجديدة:** الابتكار في المنتجات هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتج جديد وتطوير المنتج السابق، شرط أن يكون هذا الابتكار مقبولا لدى المستهلكين، فقيادة الإبداع والابتكار داخل المؤسسات تلعب دورا كبيرا في نجاح المؤسسات واكتسابها قدرات تنافسية تميزها عن غيرها من المؤسسات، لأن الإبداع والابتكار يعتبر بمثابة خط دفاع يضمن البقاء للمؤسسات ووجود قيادة كفؤة داخل المؤسسة تساعد على تحقيق ذلك.

- **أساليب صنع المنتجات:** لا يمكن الحديث عن الابتكار والإبداع في المنتج ما لم يكن هناك ابتكار في أساليبه إنتاجه.

- **تطوير تقنيات أدوات العمل:** إن تطوير وتحسين الطرق والأساليب التنظيمية لإدارة العمل يجعل قنوات الاتصال سهلة وتؤدي الغرض المتوخى منها، ويكون التنفيذ سريعا وفعالا بما يتيح القدرة على ضمان استمرارية العملية الإنتاجية في أحسن الظروف وبأسرع وأنجع السبل.

ويظهر أن مختلف العناصر السالف ذكرها تكاد تشكل في مجموعها حلقة متصلة متكاملة تجسد مضمون الابتكار والإبداع في تقنيات إدارة العمل، وهو الابتكار الكفيل بدفع القدرة الإبداعية والاستكشافية لدى المقاول الصغيرة بالجزائر وبالتالي طاقة ابتكار منتج جديد أو تقنيات صنعه، وهذا ما يعود بالنتائج الإيجابية على المقاول ومحيطها، ويعزز من قدرتها الدفاعية لأنها ستنتج منتجات ذات جودة عالية بأساليب وطرق إنتاجية متطورة، ومستحدثة ومبتكرة وبكفاءة ومهارات وهو ما يمكن من تحقيق الميزة التنافسية للمقاول الصغيرة.⁹

المحور الخامس: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في الجزائر.

أولا- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي تحولات في السياسة الاقتصادية المنتهجة الأمر الذي أفرز تغييرات هامة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني.

على ضوء التجارب الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات حيث أعطت الدولة أهمية كبيرة ومجالا واسعا لنمو وترقية قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وعليه تم إصدار الأمر 18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يمكن من القدرة على تصنيف هذا النوع وإحصائه.

جدول رقم (1): يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 01 – 2012.

السنوات	عدد المؤسسات	السنوات	عدد المؤسسات
2001	179893	2007	410959
2002	188564	2008	519526
2003	288587	2009	625069
2004	312959	2010	619072
2005	342788	2011	659309
2006	376797	2012	711832

المصدر: مجلخ، سليم، بشيشي، وليد، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد استراتيجيات ترقية التنمية الصناعية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10/12/2014، ص 467.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر مما يدل على الاهتمام البالغ للدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن هذه الأخيرة تساهم في التخفيف من حدة البطالة.

جدول رقم (2): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

2012	2011	2010	2009	2008	
1848117	1724197	1625686	1546584	1540209	عدد مناصب الشغل
123920	98511	79102	6375	-	التطور
7,187	6,060	5,115	0,414	-	نسبة التطور %

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22، 2013.
من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا في خلق مناصب الشغل إلا أن هذا الارتفاع لا يتماشى ومتطلبات سوق العمل التي تظل في تزايد مستمر.

2. مؤشرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من:

- 94 % من نسيج المؤسسات.
- 56 % من اليد العاملة الناشطة.
- 52 % من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات.
- 48 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.
- معدل نمو القطاع سنويا 9 % أي يتراوح بين 30000 إلى 40000 مؤسسة جديدة سنويا.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 حوالي 777816 مؤسسة.
- عدد مناصب الشغل نهاية 2013: 2001892 منصب شغل.¹⁰

3. دور المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي:

أ - مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث رصدت قيمة 3015,5 مليار دج سنة 2005 لترتفع هذه القيمة سنة 2011 لتبلغ 6060,8 مليار دج أي بنسبة نمو قدرت ب 100,98 %، وتعود هذه الزيادة إلى القطاع الخاص الذي تطورت مساهمته من 2364,5 مليار دج سنة 2005 إلى 5137,46 مليار دج سنة 2011 بنسبة قدرت ب 117,27 %، بينما كانت مساهمة القطاع العام ضعيفة قدرت ب 41,83 % وذلك نتيجة التوجه نحو الخصوصية.¹¹

ب مساهمتها في القيمة المضافة VAB:

تشير إحصائيات 2005 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة قدرت ب 2668,92 مليار دج لترتفع عام 2010 بنسبة 79,52 % لتصل إلى 4791,3 مليار دج.

4. إشكالية تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إشكالية كبيرة في تمويلها رغم أن الجزائر قد اعتمدت

الكثير من البرامج التنموية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ - الصعوبات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن إجمالها فيما يلي:

- تخلف النظام البنكي وعدم موضوعية القيود والشروط التي يفرضها.

- غياب ثقافة السوق المالي.

- غياب البورصة في الجزائر.

- هشاشة العلاقة بين البنوك والمؤسسات.

- مشاكل الحصول على تمويل (طول الوقت، صعوبة الإجراءات....).

-ثقل العبء الضريبي حيث تتحمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أعباء ضريبية لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل ويؤدي ذلك إلى ظهور الأنشطة الموازية والتهرب الضريبي.¹²

ثانيا- واقع حاضنات الأعمال في الجزائر:

1. **الإطار القانوني والتنظيمي**: جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل لهذا الغرض.

نتيجة النجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة في الدول التي أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال، فقد ارتأت الجزائر أيضا أن تأخذ المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية استراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية. وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال.

بناء على المشرع الفرنسي، ضم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل. هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري 2003 المتضمن القانوني الأساس لمشاتل المؤسسات على أنها " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الأعمال.

ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة والمهن الحرفية.

نزول المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما تنزل الأعمال تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقط تكون حاضنة الأعمال عامة أو حاضنة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 30 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.¹³

وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير.

وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر، سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة في كل من الولايات التالية : الأغواط، باتنة، البلدية، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر، بالإضافة إلى 4 ورشات ربط في كل من : الجزائر، سطيف، قسنطينة، وهران، وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 تم تخصيص مبلغ 4 مليار دينار لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيتم زيادة عدد المحاضن ليبلغ 20 محضنة.

أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 14 مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية هي الجزائر، بومرداس، تيبازة، البلدية، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية، ثم إنشاء 21 مركزا في مرحلة ثانية ليبلغ عدد المراكز 35.

2. أسباب تأخر حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تكن تسمح بانتشار الوعي السياسي والاقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى التأخر في انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية :

- تأخر صدور القوانين المراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003.

- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي ، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي ، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال.

- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف الجهود في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دون الاهتمام الجدي بالية حاضنات الأعمال.

- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات و المشاتل ، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأنه تم تكوين مجموعة من الإطارات والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية سنة 2005.

- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر ، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.

3. آفاق حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر

باعتبار أن تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال التقنية لا تزال مجرد مشروع يحتاج إلى تفعيل والتجسيد الميداني، فإننا نرى أن نجاحها في تحقيق أهدافها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، يتوقف على توافر العديد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الإبداع والتجديد وثقافة التقاؤل والعمل الحر، والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية للمجتمع، والتي تعمل الحاضنات بشكل رئيسي على تحقيقها، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي :

- وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي، عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى استحداث منتجات أو خدمة جديدة أو تحسين جودتها.
- توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد، والتي بدورها تتأثر بالعملية التعليمية ومستوى الوعي في المجتمع المحيط به،
- وجود وانتشار ثقافة العمل الحر والتقاؤل، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة.
- توافر آليات الدعم والمساعدة، والتي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمشروعات الجديدة الناشئة كحدائق ومدن العلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية.

ونظرا للطبيعة الخاصة لحاضنات الأعمال التقنية كونها مشاريع تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الجديدة، فإن نجاحها يتوقف على توافر مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بعملية إقامة هذه الحاضنات من حيث : تنظيم الحاضنة، السوق المتاح للمؤسسات الملتحقة بها، برامج عمل الحاضنة، موقع ومباني الحاضنة، بالإضافة إلى طبيعة مصادر التمويل، وتختلف طبيعة ودرجة أهمية هذه العوامل تبعاً للمرحلة الزمنية التي تمر بها الحاضنة كمشروع مستقل.

خاتمة: إن المؤسسات الصغيرة أصبحت تحتل مكانة كبيرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية علحد السواء، وهذا راجع للدور الكبير الذي تقوم به في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل، ويمثل الإبداع والابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات في الوقت الراهن للمحافظة عليها، وذلك من خلال اكتسابها لقدرات تنافسية تعمل على تحسين وتعديل منتوجاتها وأساليبها وأنماط عملها، وتتصدر الحاضنات الآليات الأساسية لدعم نشاط الإبداع والابتكار في المؤسسات، من خلال تفعيل الإمكانيات التي تقدمها الحاضنة لخدمة المبتكرين والمبدعين وأصحاب هذه المؤسسات، فالحاضنات تعمل على بناء قاعدة تكنولوجية ومعرفية حديثة ومتجددة تساعد المؤسسات الناشئة على تطوير منتوجاتها واستحداث منتوجات جديدة، كما وتعمل الحاضنات على الربط ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث والتطوير.

انطلاقا مما تقدم، يمكن استخلاص ما يلي:

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى الاختلاف في المعايير المستخدمة في تعريفها، فمن الاقتصاديين من يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الكمية، ومنهم من يعرفها بالاعتماد على المعايير النوعية، إلا أن نقطة الاشتراك في كامل التعريفات تتمثل في كل من عدد العمال ورقم الأعمال.

- يكمن الهدف الرئيس من إقامة حاضنات الأعمال في تخريج العديد من رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة والتي تستطيع البقاء والاستمرار في السوق، وهي بذلك تساهم في تحقيق أهداف للمجتمع المحلي، وأهداف للدولة وأهداف تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

- تسهم حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، من خلال رعايتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة التي تعاني من قلة الخبرة والمعرفة والقدرة على التسيير والمنافسة وكذا افتقارها إلى التمويل، بجعلها مؤسسات مؤهلة تساهم في المستقبل في النهوض بالاقتصاد الوطني والتحسين من قدرته الإنتاجية وبالتالي دفع عجلة التنمية والرفع من المستوى المعيشي للأفراد والوطن ككل.

- تعاني الجزائر من ظاهرة خروج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة خلال مدة قصيرة من إنشائها وذلك راجع إلى عدم وجود مؤسسات تعمل على رعاية هذه المؤسسات الناشئة وتوجيهها ودعمها حتى تصبح قادرة على المنافسة، لذلك كان لزاما بعث حاضنات الأعمال في شكل مشاتل تحتضن هذه المؤسسات وتعمل على تطويرها وتنميتها.

التوصيات: على ضوء التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال ، فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة، والتي يمكن أن تكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر ، ونلخص هذه الممارسات في العناصر الأساسية التالية :

- تحديد الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين، تفاديا لأي تعارض في المستقبل.

- توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة.

- اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة.

- إيجاد آلية تسهل استفادة المنشآت المنتسبة لها من الخبرات المكتسبة من قبل أي منها، بما يضمن زيادة فعالية الحاضنة والمنشآت المنتسبة لها.

- التركيز على أن تكون المنشآت المنتسبة للحاضنة متخصصة في نفس المجال، وذلك للاستفادة القصوى من التعاون بين المنشآت المنتسبة للحاضنة.

- التواصل الجيد للحاضنة (محليا ودوليا) مع غيرها من الحاضنات وتسهيل تواصل المنشآت المنتسبة لها مع المنشآت ومقدمي الخدمة وموفري البنية التحتية خارج الحاضنة نفسها، حتى تكون للحاضنة والمنشآت المنتسبة لها دورا فعالا ضمن تخصصها، إضافة إلى الأسواق التي تستهدفها منتجات المنشآت المنتسبة للحاضنة.

الهوامش والمراجع:

1. شيباني، سهام، حمول، طارق، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، ملتقى دولي حول: اشتراكية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص ص 2-4.
2. غيتي، نسرين، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية مصغرة-دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص 15-16.
3. الجبوري، ميسر إبراهيم أحمد ، المعاضيدي، معن وعد الله ، الأدوار الإستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال "نموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة"، جامعة الموصل، العراق، ص ص 3-4.
4. شلبي، نبيل محمد، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، 8-10/10/2002، ص 3.
5. شرايطي، محمد، عاشوري، يونس، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، الجزائر، 2007، ص ص 52-54.
6. بركان، دليلة، حايف سي حايف، شيراز ، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ولاية بسكرة، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم مرفقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 18-19 أبريل 2012، ص ص 9-10.
7. برهوم، بسمة فتحيعوض، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديين الأعمال قطاع غزة دراسة حالة : مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغيره (مبادرون - سبارك)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص ص 98-99.
8. المرجع نفسه، ص 85.
9. طرطار، أحمد، حلبي، سارة، حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 20-21.
10. لوصفان، خالد، واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10/12/2014، ص 6.
11. بريش، السعيد، شلبي، دنيا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - واقع ورهانات وآفاق - ، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10/12/2014، ص ص 127 - 128.

12. غربي، حمزة، بدروني، عيسى، آليات تمويل ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمه، الجزائر، 9-2014/1/10، ص 434.
13. عبد الرزاق، فوزي، إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل-رؤية مستقبلية-حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري ، المؤتمر السعودي الدولي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر 2014، ص 207.
14. إدارة الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة، ملف متوفر على الانترنت بصيغة PPT
15. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيكو ٢٠٠٥ م.
16. مجلخ، سليم، بشيشي، وليد، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد استراتيجيات ترقية التنمية الصناعية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر جامعة 8 ماي 1945، قالمه، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 467.
17. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22، 2013.